الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/S-7/4
21 November 2022
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة الاستثنائية السابعة
عمّان، 20-21 كانون الأول/ديسمبر 2022

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثامن

موجز

عَقَدَت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماعها الثامن في عمّان، في 23 و24 كانون الأول/ديسمبر 2021، واعتمدت في ختامه مجموعة من التوصيات، منها ما هو موجَّه إلى الدول الأعضاء ومنها ما هو موجَّه إلى الأمانة التنفيذية. وتستعرض هذه الوثيقة الإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية لتنفيذ التوصيات الموجَّهة إليها.

واللجنة التنفيذية مدعوة إلى أخذ العلم بما نُفِّذ وإبداء الرأي بهذا الشأن، واستعراض ما تم تنفيذه على المستوى الوطني من التوصيات التي وجهتها اللجنة إلى الدول الأعضاء، المدرجة في التقرير النهائي للاجتماع الثامن (E/ESCWA/EC.8/2021/13/Report).

التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثامن الموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية والإجراءات المتخذة لتنفيذها

التوصية (أ)

الاستمرار في دعم الدول الأعضاء في التعامل مع أثر جائحة كوفيد-19 والتعافي منها، ومع الأزمات المستجدة بشكل عام والكوارث.

الإجراءات المتخذة

خلال عام 2022، استمرّت الإسكوا في تقديم الدعم للدول الأعضاء للتعامل مع أثر جائحة كوفيد-19، سواء بصورة فردية أو بشكل جماعي من خلال الشراكات مع المنظمات الأممية الأخرى. فتعاونت مع 11 منظمة للأمم المتحدة في إعداد سبع أوراق حول التأثير المباشر للجائحة على أهداف التنمية المستدامة المعنية بالتعليم الجيد (الهدف 4) والمساواة بين الجنسين (الهدف 5) والحياة تحت الماء (الهدف 14) والحياة في البر (الهدف 15) وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف (الهدف 17: التمويل، البيانات، التكنولوجيا). وتمت مناقشة هذه الأوراق خلال المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2022 (بيروت، 15-17 آذار/مارس 2022) بمشاركة طيف واسع من صانعي القرار والخبراء وممثلي المنظمات غير الحكومية في البلدان العربية، وخلُصت المناقشات إلى رسائل أساسية حول التعافي من جائحة كوفيد-19 في المنطقة وسُبُل تعزيز منعتها.

واضطلعت الإسكوا بدراسة معمّقة لآثار الجائحة على توزيع الثروة في المنطقة العربية، ونشرت نتائجها في آذار/مارس 2022 تحت عنوان "تزايد تركيز الثروة وتآكلها نسبيّاً في المنطقة العربية: هل هذا إرث جائحة كورونا؟"، حيث أبرزت أن الجائحة فاقمت الاختلالات الهيكلية ودفعت بـ 16 مليون شخص إلى ما دون خط الفقر، موضحة أنه من الممكن معالجة هذه الاختلالات من خلال توفير الحماية الاجتماعية وتقديم الإغاثة في الأزمات للحدّ من عدم المساواة، مع إجراء إصلاحات ضريبية فعّالة لتوسيع الحيّز المالي (يمكن الإطلاع أيضاً على موجز السياسات المصاحب للدراسة).

ارتباطاً بهذا البُعد، أصدرت الإسكوا في أيار/مايو 2022 تقريراً بشأن ظاهرة عدم المساواة في المنطقة العربية التي تفاقمت بسبب الجائحة، تحت عنوان "عدم المساواة في المنطقة العربية: قنبلة موقوتة". وتناول التقرير الأوجه المختلفة لعدم المساواة والمسببات، ومنها الجائحة، وقدّم حلولاً عملية لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق خفض مستويات عدم المساواة، لا سيما في التغلُّب على تحدّي بطالة الشابات والشباب. ثمَّ عقدت الإسكوا المنتدى العربي الأول من أجل المساواة في عمَّان، في 30 و31 أيار/مايو 2022، الذي جمع صانعي سياسات وخبراء وممثلين عن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لمناقشة هذه الحلول.

وبناءً على نتائج أداة متابعة الحزم التحفيزية المنفَّذة استجابةً لكوفيد-19، أصدرت الإسكوا موجز سياسات بعنوان "الاستجابة على مستوى السياسات لجائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية: محدودية الحيّز المالي وغياب نُظُم الحماية الاجتماعية الفعالة" في آب/أغسطس 2022، يسلّط الضوء على التدخلات في مجال الحماية الاجتماعية للتخفيف من آثار الجائحة على الأسر ويُبرِز الاختلافات داخل المنطقة وما بين مناطق العالم في الإنفاق

على الحماية الاجتماعية، ليستخلص توصيات على مستوى السياسات، ومنها وجوب توسيع تغطية برامج الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات المستبعدة حالياً كالعاملين في القطاع غير النظامي، وضمان تمويلها المستدام.

وخصّصت الإسكوا أيضاً تقريراً للبحث في التغيُّر في أسواق العمل خلال جائحة كوفيد-19، ونشرته في حزيران/يونيو 2022 تحت عنوان "أُفُقٌ المنطقة العربية قطار الثورة الصناعية الرابعة: المهارات العربية لا تزال حبيسة الماضي"، لأنه أظهر بالاستناد إلى نتائج وتحاليل مرصد الإسكوا للمهارات أنّ المنطقة لا تطلب حالياً المهارات المتصلة بما يُعرف بمهارات "مستقبل العمل" كأساليب العمل عن بُعد والذكاء الاصطناعي وعلم البيانات (النظر أيضاً إلى موجز السياسات المصاحب للتقرير).

وفي 27 و28 حزيران/يونيو 2022، نظّمت الإسكوا اجتماعاً إقليمياً لتعزيز قدرات أعضاء اللجنة الفرعية حول المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة، التابعة للجنة المرأة في الإسكوا، في مجال تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة وتطوير اقتصادات الرعاية في فترات الاستجابة للأزمات. وهدف الاجتماع إلى استقاء دروس من عمليّات إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين في الخطط الوطنيّة التي وُضعت استجابةً إلى جائحة كوفيد-19، وقدّم أدواتٍ وأمثلةً من دول عربية حول المقاربة المعتمدة في دراسة وضع الرعاية وتحديد التغييرات اللازمة. واستند الاجتماع إلى نتائج ورقة نشرتها الإسكوا في تموز/يوليو 2022 تحت عنوان "هل ستتعرّض النساء والفتيات لمزيد من الإهمال أو ستُتاح فرصةٌ لتعزيز المساواة بين الجنسين؟ دروسٌ من أزمة كوفيد-19 في المنطقة العربية"، وأظهرت أنّ المرأة لم تُشرك في وضع خطط التصدي للجائحة وآليات تخفيف الأعباء في معظم البلدان، وقد أُغفلت أحياناً احتياجاتها الخاصة.

وأيضاً في حزيران/يونيو 2022، أصدرت الإسكوا العدد التاسع من تقرير السكان والتنمية تحت عنوان "بناء مستقبل أفضل لكبار السن في المنطقة العربية"، الذي أظهر أنّ الجائحة زادت من تعرّض كبار السن للمخاطر، وأبرزت ضعف نُظُم الرعاية لهم. وقدم التقرير (وموجز السياسات المصاحب له) توصيات للتخفيف من هذه المخاطر على كبار السن في المنطقة العربية.

وفي تموز/يوليو 2022، أصدرت الإسكوا بالتعاون مع المنظمات الإقليمية العاملة في مجال الهجرة في المنطقة العربية "تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021: بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية"، الذي يسلّط الضوء على الممارسات الواعدة التي اعتمدتها الدول العربية لتمكين المهاجرين واللاجئين من التصدي للجائحة، ويقدّم توصيات لزيادة منعتهم إزاء الصدمات المستقبلية.

وأصدرت الإسكوا في أيلول/سبتمبر 2022 تقريراً حول تأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي في المنطقة بعنوان "الأمن الغذائي العربي: مخاطر ومسارات"، حلَّل الاختلالات التي سببتها الجائحة من عدم توفّر الغذاء، وعدم المساواة في الوصول إليه، والتغييرات في سلوك المستهلكين. وتناول التقرير ارتفاع المخاطر من حيث ندرة الموارد الطبيعيّة، والصدمات الاجتماعية والاقتصادية، والاعتماد على استيراد الغذاء، والآثار المتزايدة للصراع، وقدّم توصيات للتعامل مع هذه المخاطر وتعزيز منعة النظم الغذائية في المنطقة.

وفي إطار مشروع مشترك مع سائر المنظمات الإقليمية للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بعنوان "بناء المرونة الاقتصادية الحضرية أثناء وبعد جائحة كوفيد-19"، أصدرت الإسكوا في أيلول/سبتمبر 2022 ورقة فنية تناولت حالة مدن عربية ثلاث

هي الإسكندرية وبيروت ومدينة الكويت شملها المشروع، واستعرضت التحديات التي فاقمتها الجائحة في مجالات سوق العمل والحوكمة الاقتصادية وبيئة العمل والنظام المالي والبنية التحتية، وقدمت توصيات للتعامل معها. وكانت الإسكوا قد أصدرت في شباط/فبراير 2022 في إطار المشروع ذاته ورقة فنية بعنوان "المدن الذكية المستدامة والحلول الرقمية الذكية لتعزيز المرونة الحضرية في المنطقة العربية: دروس من الجائحة"، هدفت إلى استكشاف الحلول الرقمية الذكية التي يمكن أن تساعد في تحقيق مرونة المدن والإدماج الاجتماعي أثناء الجوائح.

أما على الصعيد الوطني، فتعاونت الإسكوا مع الجهات الوطنية في الأردن على تطوير نموذج اقتصادي استخدمته وزارة التخطيط والتعاون الدولي لاستشراف الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وإعداد حزمة من السياسات للتخفيف منها، وكذلك لإعداد الخطة الاقتصادية المحفزة للتعافي ما بعد الجائحة. وتعاونت الإسكوا مع الجهات الوطنية في سلطنة عُمان أيضاً على إعداد نموذج اقتصادي سيُستخدم في دعم عملية إعداد الخطة الخمسية المقبلة للبلاد لاستكمال التعافي من الجائحة.

وفي ما يتعلق بتعزيز القدرة على الاستجابة للكوارث، نظّمت الإسكوا وشركاؤها خلال الفترة بين 6 و8 أيلول/سبتمبر 2022 منتدى الخبراء الثاني المعني بالإحصاءات المتعلّقة بالكوارث بالتعاون مع جامعة الدول العربيّة. وركّز المنتدى على أهمية وضع آليّات لتيسير التعاون والتنسيق على المستويين الوطني والدولي في مجال الإحصاءات المتعلّقة بالكوارث عبر التخصصات والمنظّمات، وأوصى بإنشاء إطار مشترك للإحصاءات المتعلّقة بالكوارث من خلال تشكيل شبكة من الخبراء تُعنى بالتعاون والتنسيق وتعبئة الموارد لتحسين إحصاءات الكوارث.

التوصية (ب)

عقد اجتماعات ثنائية مع الدول الأعضاء الراغبة بذلك للتعريف بالدعم الفني الذي تقدّمه الإسكوا، وخاصة بالأدوات التي تطورها الإسكوا، ولتحفيز النقاش الوطني بشأن ترتيب الأولويات وتحديد الأنشطة بشكل مسبق.

الإجراءات المتخذة

اضطلعت الإسكوا بمهمات استشارية رفيعة المستوى بقيادة أمينتها التنفيذية إلى عدد من الدول الأعضاء للبحث في سبل تعزيز الخدمات الفنية المقدمة إليها، ومنها المملكة العربية السعودية (كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو 2022) ومصر (كانون الثاني/يناير 2022) وتونس (أيلول/سبتمبر 2022) والأردن ولبنان (عدّة زيارات إلى مختلف الوزارات خلال العام). وعقدت الإسكوا أيضاً لقاءات ثنائية لمتابعة أنشطة التعاون الفني عبر الإنترنت مع العراق وموريتانيا.

استجابةً لطلب ورد من سلطنة عُمان بشأن عقد ورشة عمل لعرض خدمات التعاون الفني التي تقدّمها الإسكوا بشكل تفصيلي على جهات وطنية مختلفة، نظمت الإسكوا بالتعاون مع وزارة الاقتصاد في السلطنة، وهي جهة الاتصال المعنية بالتعاون الثنائي، ورشة عمل في مسقط من 17 إلى 19 أيار/مايو 2022، هدفت إلى إعطاء لمحة عامة عن خدمات التعاون الفني، وخصائص البرنامج العادي للتعاون الفني في الأمم المتحدة وأهدافه وآليات عمله، والمجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدم فيها الإسكوا خدمات للدول الأعضاء.

كما تضمن جدول الأعمال استعراض بعض أدوات وأنشطة التعاون الفني في الإسكوا، كأدوات النمذجة الاقتصادية، ومُحاكي المؤشرات لراسمي السياسات في المنطقة العربية، وحزمة أدوات تمويل التنمية، ومرصد الإنفاق الاجتماعي، ومبادرة الإسكوا لمقايضة الديون وتآزر المانحين لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة، وأدوات وأنشطة الإسكوا في مجالات التنمية الاجتماعية المختلفة. وشارك في الورشة 60 شخصاً من الجهات الحكومية في السلطنة التي يقع عملها ضمن مجالات عمل الإسكوا. وخصّصت الإسكوا يومَي 18 و19 أيار/مايو لعقد لقاءات ثنائية مع ممثلين لبعض الهيئات الوطنية المشاركة في الورشة للبحث في إمكانية تعميق التعاون، نتج عنها 10 طلبات دعم فني تنفذها الإسكوا حالياً بالتعاون مع الهيئات الوطنية العُمانية.

واستجابةً لطلب البحرين، نظمت الإسكوا ورشة عمل افتراضية في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022 قدّمت فيها عدداً من الأدوات المذكورة أعلاه.

من ناحية أخرى، قامت الإسكوا بتقديم تقارير حول التعاون الفني في لجان النقل والتكنولوجيا والإحصاء التي عقدت خلال العام لتعريف ممثلي القطاعات المختلفة بما تقوم به الإسكوا من أنشطة تعاون فني.

التوصية (ج)

تعزيز الدعم الفني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تكثيف الجهود لنشر المعرفة بالخدمات الممكن طلبها من الإسكوا والاستفادة منها.

الإجراءات المتخذة

واصلت الإسكوا تكثيف الجهود لنشر المعرفة بالخدمات الفنية الممكن طلبها منها. فخلال عام 2022، نظّمت أو شاركت في أكثر من 35 فعالية إقليمية ووطنية لتعريف الدول الأعضاء بهذه الخدمات في المجالات المختلفة، ممّا ساهم في ارتفاع عدد طلبات الدعم الفني التي تلقتها من 125 في عام 2020 إلى 170 في عام 2022، أي بأكثر من الثلث في فترة عامين. وفي عام 2022، تلقت الإسكوا طلباً على الأقل من كل دولة من الدول الأعضاء، ممّا يضمن توزيعاً جغرافياً شاملاً لتدخلاتها. وتلقت الإسكوا أيضاً طلبات دعم استشاري وبناء قدرات من هيئات إقليمية ووطنية للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمات إقليمية أخرى، باعتبارها بيت خبرة إقليمي في مختلف مجالات التنمية المستدامة.

التوصية (د)

مواصلة تقديم الدعم للدول الأعضاء في جمع مؤشرات التنمية المستدامة والإبلاغ عن التقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واستكمال تطوير البوابة العربية لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما نافذة "عدم إهمال أحد" للتمكّن من تحديد الفئات التي يجب استهدافها بشكل دقيق، والنظر في إمكانية تطوير نافذة معنية برصد السياسات التي تؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الإجراءات المتخذة

خلال عام 2022، انتهت الإسكوا من تطوير جميع المنصات الوطنية العربية للإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة، بالاستناد إلى البيانات الوطنية الرسمية. وقد شملت المرحلة الأولى لمشروعها مراجعة وتقييم جميع السلاسل الزمنية الوطنية المتاحة لـ 17 دولة عربية هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وليبيا، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن، من خلال عقد 140 اجتماعاً تشاورياً مع المكاتب الإحصائية الوطنية. وتعمل الإسكوا حالياً مع الجمهورية العربية السورية والمغرب لاستكمال منصاتها الوطنية.

ومن خلال المنصات الوطنية للإبلاغ، يمكن للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تحدّد بسهولة أوجه عدم الاتساق في البيانات والفوارق مع المصادر الدولية. وتدعم الإسكوا الدول الأعضاء لتحقيق الاتساق في البيانات باستخدام أدوات مثل الدليل الإلكتروني لإطار أهداف التنمية المستدامة والبيانات الوصفية، وأداة جمع بيانات أهداف التنمية المستدامة. وستضمن الإسكوا تحديث البيانات على المنصات الوطنية الموجودة على المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة من خلال استخدام تكنولوجيا SDMX التي تتيح التبادل الإلكتروني للبيانات بشكل آني مع التحقق من جودتها لضمان التزامها بنموذج هيكل البيانات الذي يتّبع المعايير الدولية. ومن 27 حزيران/يونيو إلى 1 تموز/يوليو 2022، نظمت الإسكوا الورشة الرابعة لبناء القدرات في استخدام تكنولوجيا SDMX، بعد أن كانت قد نظمت ثلاث ورشات بهذا الشأن خلال عامَي 2020 و2021.

وتعمل الإسكوا أيضاً مع الدول الأعضاء على بلورة استراتيجيات لسدّ الفجوات في البيانات من المسوح الأسرية والبيانات الإدارية وتدعم تنفيذها. وقد دعمت قطر في وضع استراتيجيتها، والعمل جارٍ مع عدد من الدول الأخرى منها الأردن والجزائر والعراق وعُمان والصومال ومصر ودولة فلسطين لبلورة هذه الاستراتيجيات. وطوّرت الإسكوا خلال العام تطبيقاً للرصد الإلكتروني من أجل الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة (MARS)، يهدف إلى تمكين قيادات المكاتب الإحصائية الوطنية من إدارة تدفق بيانات التنمية المستدامة وتسهيل عملية الإبلاغ عنها من كلّ كيان وطني على مستوى مزوّدي البيانات لكلّ مؤشر، وبما يتماشى مع الجدول الزمني لوكالات الأمم المتحدة المختصة.

وكانت مسألة الإبلاغ عن التقدّم والمؤشرات ضمن مجالات تركيز ورشتَي العمل الإقليميتين حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية، اللتين نظّمتهما الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة في 18 و19 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (الورشة الإقليمية السابعة)، وفي 22 و23 شباط/فبراير 2022 (الورشة الإقليمية السادسة). وخلال الورشتين، جرى التركيز على كيفية تحسين جودة بيانات أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية، وعلى اعتماد آليات وأدوات التقييم لرفع فعالية الاستعراضات الوطنية الطوعية، وتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة في عملية إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، وإدماج منظور المساواة بين الجنسين فيها.

واستمرّت الإسكوا في تطوير المنصة الإلكترونية المفتوحة للمعرفة والتعلّم حول أهداف التنمية المستدامة، أحد مكونات بوابة أهداف التنمية المستدامة، وذلك عن طريق تزويدها بمصادر إضافية للمعرفة ومواد تعليمية وتدريبية باللغتين العربية والإنكليزية.

وعلى الصعيد الوطني، قدّمت الإسكوا دعماً فنياً للأردن في مراجعة مسودة الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لعام 2022 ومسودة الاستعراض المحلي الطوعي لمدينة عمّان، وذلك بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

وفيما يخص تطوير نافذة "عدم إهمال أحد"، أقدمت الإسكوا بالتعاون مع الدول الأعضاء على جمع المؤشرات المتصلة بالنوع الاجتماعي المفصلة بحسب الجنس والمدن/المحافظات وتحليلها. كما قامت الإسكوا بجمع بيانات وطنية عن الأشخاص ذوي الإعاقة وباحتساب المؤشرات وتحليلها بتقاطعات متعددة من حيث الجنس، والعمر، والموقع الجغرافي للأشخاص ذوي الإعاقة، وبالمقارنة مع الأشخاص بدون إعاقة، وبحسب وضعهم الاقتصادي والاجتماعي. وستقوم الاسكوا بنشر نتائج التحليل على نافذة "عدم إهمال أحد". وأما فيما يخصّ تحديد الفئات التي يجب استهدافها بشكلٍ دقيق، فالإسكوا مستعدّة للعمل مع أيّ دولة تشاركها بالبيانات الجزئية لدعمها في ذلك من خلال منهجية احتساب المناطق الصغيرة (small area estimation method).

التوصية (هـ)

استكمال النافذة التمويلية من البوابة العربية للتنمية المستدامة وتحديثها باستمرار، بوصفها أداة مهمة لمساندة الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030، وقناة فعالة لبلورة أُطر وطنية متكاملة للتمويل، وكذلك إيلاء الأهمية لتحدي تفاقم الديون في المنطقة العربية واقتراح سُبُل للتخفيف من أعبائها، والعمل على الاستفادة من الوسائل المبتكرة للتمويل كالتمويل الإسلامي.

الإجراءات المتخذة

خلال عام 2022، تابعت الإسكوا العمل على تطوير بوابة تمويل التنمية لدعم جهود تمويل خطة عام 2030 والأهداف الوطنية للتنمية المستدامة، وأضافت عدداً من الأدوات التفاعلية، منها أداة لتقدير كلفة تنفيذ الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة؛ وأداة لتقدير الفجوات التمويلية في هذا الإطار؛ وأداة لتقدير حجم الوفورات المتأتية عن ترابط وتسلسل عمليات التمويل؛ ونموذج محاكاة لاستشراف مصادر التمويل العامة والخاصة؛ وأداة لرصد استدامة المديونية. وأبرز الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الإقليمي أداة الإسكوا لتقدير كلفة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (E/2022/15، الفقرة 13).

أما في مجال دعم صنع السياسات، تتابع الإسكوا العمل على دعم إعداد أطر وطنية متكاملة لتمويل التنمية في البلدان العربية التي أبدت رغبتها في ذلك، وعلى وضع استراتيجيات التمويل الوطنية اللازمة لحشد مختلف مصادر التمويل واستخدامها للتواصل مع المانحين ومؤسسات التمويل الدولية عند اللزوم. وخلال العام، عقدت الإسكوا سلسلة من الاجتماعات مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة في البلدان العربية لتعريفهم بالبوابة وتعظيم الاستفادة من الأدوات التي طورتها الإسكوا على المستوى الوطني.

وللتصدي لتحدي تفاقم الديون في المنطقة العربية، أطلقت الإسكوا، بالشراكة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مشروعاً بعنوان "تطوير استراتيجيات الدين العام لتعزيز الحيز المالي في الدول العربية"، بهدف دعم الدول في تحسين استراتيجيات تمويل الديون، بما في ذلك تحسين جودة البيانات عن الديون والإبلاغ عنها والآليات المحتملة لتخفيف عبء الديون وخفضها وأدوات الدين ودرء المخاطر المرتبطة بها. وقد عقدت

الإسكوا في هذا الإطار ورشة عمل إقليمية بشأن "استراتيجيات إدارة الدين العام لتعزيز الحيّز المالي"، وذلك في 27 و28 تموز/يوليو 2022. وتعمل الإسكوا حالياً على إنشاء مجموعة عمل عربية لإدارة الديون، لتكون بمثابة شبكة للتعلم من الأقران وتبادل المعلومات.

ولتطوير الوسائل المبتكرة للتمويل، واصلت الإسكوا العمل على مبادرتها لمقايضة الديون وتآزر المانحين لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة لدعم الحكومات على تصميم برامج مقايضة الديون تتماشى مع الأولويات الوطنية وتستخدم إطار مؤشرات الأداء الرئيسية الذي وضعته الإسكوا في إطار المبادرة. وكان الأردن أول بلد انخرط في المبادرة على المستوى الوطني، والإسكوا تعمل حالياً مع تونس ومصر لتفعيل المبادرة فيهما كذلك.

وفيما يخص التمويل الإسلامي، نظمت الإسكوا ندوة عبر الإنترنت حول المعالجة الإحصائية للتمويل الإسلامي في الحسابات القومية وإحصاءات القطاع الخارجي لاستكمال المشاورات حول تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 (SNA 2008) والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (BPM6)، وذلك في 16 كانون الأول/ديسمبر 2021. وأسفر عمل الإسكوا في إطار فريق العمل المشترك المعني بالتمويل الإسلامي عن مذكرة إرشاديّة بشأن هذا التمويل في الحسابات القومية، يتم العمل بها على سبيل التجربة في بلدين عربيّين هما قطر والمملكة العربية السعودية، وستدرج في دليل النظام العالمي للحسابات القومية لعام 2024.

التوصية (و)

مواصلة تطوير البوابة العربية للتجارة وتحديث التصنيفات المعتمَدة في نافذة التدفقات التجارية عندما يصبح ذلك ممكناً، وضمان أن تكون البيانات الوطنية محدّثة باستمرار على جميع المنصات، وتقديم الدعم الفني في هذا المجال.

الإجراءات المتخذة

واصلت الإسكوا العمل على تطوير البوابة العربية للتجارة، ولا سيما نافذة محاكاة السياسات التجارية العربية الهادفة إلى تقييم الآثار الاقتصادية للاتفاقيات التجارية. وقد جرى تطوير البوابة لتشمل تقييم انتقال العمالة، وتقييم آثار الاتفاقيات التجارية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وانبعاثات أهم الغازات الدفيئة. وفي عام 2022، نظمت الإسكوا ورشات تدريبية وطنية على استخدام البوابة في كلٍّ من الإمارات العربية المتحدة، وتونس، والمغرب، استجابةً لطلبات التعاون الفني التي وردتها من هذه البلدان.

وفيما يتعلق بنافذة التدفقات التجارية، قامت الإسكوا بتحديث التصنيف المعتمد وترقية النظام الدولي المنسّق المستخدم لتوصيف وترميز السلع (المعروف اختصاراً بالنظام المنسّق) من نسخة عام 2012 إلى نسخة عام 2017 المستخدمة في العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء. كما استكملت الإسكوا تحديث بيانات التجارة الدولية للبلدان العربية في النافذة لتشمل بيانات عام 2021، وبذلك أصبحت السلاسل الزمنية المتوفرة تغطي السنوات 2012-2021.

واستكمالاً لهذا المسار، قامت الإسكوا بتطوير نافذة لمؤشرات التجارة الخارجية للمنطقة العربية، توفر تقديرات للمؤشرات الأكثر استخداماً لتقييم أداء التجارة الخارجية لجميع البلدان العربية وللمنطقة ككلّ. وتقيس هذه المؤشرات 15 مجالاً منها درجة تنوّع الصادرات ونسب الانفتاح التجاري والاعتماد على الصادرات والتكامل والتناغم التجاري والتجارة البينية بين الصناعات القائمة في البلدان المختلفة. وتخدم المؤشرات المذكورة صانعي القرار الاقتصادي في القطاعين العام والخاص والمفاوضين التجاريين في اتخاذ قرارات مرتكزة إلى البيانات.

والإسكوا تحدّث البيانات المتوفرة على جميع منصاتها وأدواتها الداعمة لصنع السياسات بشكل دوري ومستمر، وتعتمد على البيانات الوطنية الرسمية قدر المستطاع، وتنظم دورات تدريبية بناءً على الطلبات الواردة إليها بهذا الشأن.

التوصية (ز)

إيلاء الأهمية للاحتياجات الخاصة للدول التي تمر بصراعات ونزاعات وأزمات وتلك المتأثرة بها وأخذها في الاعتبار في مناقشات المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2022، وتكثيف الجهود لدعم القدرات المؤسسية للدول الأعضاء في مواجهة المخاطر والأزمات.

الإجراءات المتخذة

عملت الإسكوا خلال العام على إعداد الإطار المفاهيمي لتقرير إقليمي بشأن الهشاشة في المنطقة العربية، بناءً على طلب اللجنة الفرعية المعنية بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات التابعة لجامعة الدول العربية، وقدمت ورقة فنية حول هذا الموضوع للجنة في كانون الأول/ديسمبر 2022. كما طورت الإسكوا خارطة طريق وورقة فنية (تصدر قريباً) بعنوان "تطبيق المقاربة الثلاثية للإغاثة والتنمية وبناء السلام في سياقات النزاعات والهشاشة: دليل للمؤسسات العامة في المنطقة العربية"، وعرضتهما أيضاً على اللجنة الفرعية المذكورة أعلاه بغية تطويرهما قبل تعميمهما على الدول الأعضاء. وهذا العمل التحليلي سيُطبق، بالاشتراك مع جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، في تسعة بلدان عربية متأثرة بنزاعات، ومنها الأقل نموّاً، في إطار مبادرة ستنطوي على تنظيم اجتماعات استشارية مع الخبراء ودورات تدريبية ودعم حوارات وطنية لبناء التوافقات حول تطبيق المقاربة الثلاثية للإغاثة والتنمية وبناء السلام على أرض الواقع.

وتضمّن برنامج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2022 جلسة مخصصة لموضوع "التعافي في البلدان العربية الأقل نمواً" تناولت مفهوم المقاربة الثلاثية التي تدمج بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وسبل تطبيقها عملياً عن طريق القيام بتحليل بنيوي للهشاشة، وتحديد الأولويات بشكل تشاركي، والتخطيط المتعدد السنوات، بما يضمن تخصيص الموارد الشحيحة بشكل فعّال يوازن بين الاحتياجات الآنية والاحتياجات التنموية الطويلة الأجل.

وفي شباط/فبراير 2022، كانت الإسكوا قد أصدرت تقريراً بعنوان "فهم الروابط المحتملة بين تغيّر المناخ والنزاع في المنطقة العربية" يقدم إطاراً مفاهيمياً لتوضيح كيف تؤدي عوامل مثل خسارة سبل العيش والانكماش الاقتصادي والتنافس على الموارد والهجرة وغيرها من الانعكاسات الاجتماعية لتغيّر المناخ،

عند حدوثها في سياقات محدّدة، إلى تفاقم خطر النزاعات. وتساهم الإسكوا أيضاً في العمل الإقليمي بشأن تغيُّر المناخ وارتباطه بالهجرة والمخاطر التي يواجهها المهاجرون والمجتمعات المضيفة، فتشارك في مشروع لصندوق التكيُّف الذي يدعم الأردن ولبنان، وتنفذه مع موئل الأمم المتحدة (UN-Habitat).

كما أعدت الإسكوا تقريراً رائداً حول تحديات التنمية في العالم، وعنوانه الفرعي "نحو رؤية أشمل لقضايا التنمية"، وأصدرته في تشرين الأول/أكتوبر 2022. ويطرح التقرير دليلاً جديداً لتحديات التنمية يقيس أوجه القصور في الإنجازات في ثلاثة مجالات، هي: جودة التنمية البشرية، والاستدامة البيئية، والحوكمة الرشيدة، وذلك في جميع بلدان العالم التي تتوفر عنها البيانات. ويسلط التقريرالضوء على الحاجة إلى إعطاء الأولوية للبلدان التي تواجه القدر الأكبر من التحديات، وضمان الأمن البشري في البلدان المنكوبة بالنزاعات.

أما على الصعيد الوطني، فواصلت الإسكوا تقديم الدعم للبلدان المتأثرة بالنزاعات، لا سيما من خلال مساعدة المكاتب الإحصائية الوطنية على تحسين الرصد والإبلاغ عن مؤشرات التنمية المستدامة، وذلك في كل من الأردن والعراق والصومال ودولة فلسطين ولبنان واليمن، وكذلك في مجال بيانات الإعاقة في ليبيا والأردن.

وأطلقت الإسكوا مشروع رؤية اليمن للتعافي والتنمية الذي يهدف إلى دعم اليمنيين في تطوير رؤية وطنية للتعافي والتنمية المستدامة. وتطّلع اللجنة على المشروع بشكل تفصيلي في إطار البند (9) من جدول أعمال دورتها الحالية. كما قدمت الإسكوا الدعم لليمن من خلال بناء قدرات اللجنة الوطنية للمرأة في تنفيذ الخطة الوطنية المعنية بقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، وذلك خلال ورشة عمل نظمتها في القاهرة في أيلول/سبتمبر 2022. وتعاونت مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتطوير نموذج توازن عام للاقتصاد الكلي يعزز استخدام البيانات في صنع السياسات الاقتصادية، وقدمت ورشات بناء القدرات لاستخدامه، آخرها في آب/أغسطس 2022 عند استكمال تطوير النموذج.

وفي السودان، قدّمت الإسكوا الدعم الفني حول التخطيط الوطني المتكامل وإدماج مبادئ خطة عام 2030 في عمليات التخطيط، وذلك من خلال تنظيم ورشة عمل في الخرطوم في تشرين الأول/أكتوبر 2022، تناولت أيضاً مسألة بناء القدرات المؤسسية في سياق الأزمات. كما قدمت الإسكوا الدعم للسودان في تنفيذ خطة العمل المعنية بقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن خلال ورشة عمل عقدتها في الخرطوم في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وسهلت عقد مشاورات وطنية لاستكمال الاستراتيجية الوطنية لكبار السن في الخرطوم في حزيران/يونيو 2022. كما نظمت الإسكوا ورشتَي عمل بشأن تعزيز المشاركة المجتمعية ومشاركة الشباب في السودان، وذلك في حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر 2022، على التوالي. وتقدم الإسكوا الدعم لوزارة التنمية الاجتماعية حالياً في ملفَي الحماية الاجتماعية وصياغة سياسة وطنية بشأن قضايا المرأة.

أما في الصومال، فتعمل الإسكوا على تقييم القدرات المؤسسية للنهوض بالحماية الاجتماعية بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وعقدت ورشة عمل لمناقشة النتائج الأولية للتقييم في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في أديس أبابا. كما عقدت بموقاديشو ورشتَي عمل لصالح البرلمانيين الجدد بشأن تعزيز العدالة الاجتماعية في البلد، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر 2022، استعداداً لصياغة استراتيجية وطنية للعدالة الاجتماعية. وتقدم الإسكوا الدعم للصومال في قياس الفقر المتعدد الأبعاد واعتماد إطار وطني لهذا الغرض؛ وفي اعتماد نهج التنمية المجتمعية الدامجة والشاملة للجميع وتطبيقاته بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وفي إدماج قضايا كبار السن

في السياسات. وقد عقدت ثلاث ورشات عمل حول هذه المواضيع للمعنيين من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في آب/أغسطس 2022 في نيروبي.

وفي الجمهورية العربية السورية، قدّمت الإسكوا ورشات تدريبية في النمذجة الاقتصادية لهيئة التخطيط والتعاون الدولي لدعم قدراتها المؤسسية والاستعداد لتصميم نموذج مخصّص للبلد. كما قدّمت الإسكوا خلال عام 2022 ورشات تدريبية لبناء قدرات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في قضايا المرأة والإعاقة. وفي مجالات التكنولوجيا، قدمت الإسكوا الدعم لوزارة الاتصالات والتقانة لتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي التي كانت قد أسهمت بإعدادها في عام 2020، ولإعداد سياسة الحوسبة السحابية، وتطوير الإطار التنظيمي للتطبيقات الإلكترونية، ووضع إطار عمل لرفع جودة الخدمات الرقمية، وإعداد استراتيجية للنفاذية الرقمية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من استخدام منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات. أما في مجال النقل، فاضطلعت الإسكوا خلال شهر آذار/مارس 2022 بسلسلة من الورشات الفنية لكبار المسؤولين في وزارة النقل والجهات المرتبطة بها لبناء القدرات في مجال التخطيط الاستراتيجي لتكامل قطاعات النقل المختلفة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تضمنت مراجعة مشتركة للأضرار في قطاع النقل منذ عام 2011 والواقع الراهن، ووضع خارطة طريق لتعافي القطاع وآفاق التطوير المتكامل لأنماط النقل بخدمة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعية.

وفي العراق، قدمت الإسكوا الدعم الفني لوزارة الاتصالات لإعداد أجندة التنمية الرقمية، وللجهاز المركزي للإحصاء في تحسين جودة وتدفق البيانات عن أهداف التنمية المستدامة وإعداد كتيب إحصاءات النوع الاجتماعي، ولوزارة التخطيط في تعزيز القدرات المؤسسية والعدالة الاجتماعية من خلال ورشات بناء قدرات. أما في موريتانيا، فدعمت الإسكوا وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة لإعداد استراتيجية التحول الرقمي، ووزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة في قضايا الحماية الاجتماعية. كما قدمت الإسكوا الدعم لمصرف ليبيا المركزي لإعداد مشروعَي قانون حماية البيانات الشخصية والتجارة الالكترونية.

وأخيراً، قدّمت الإسكوا الدعم للبنان في تطوير خطة قصيرة الأجل للإنعاش أُطلقت مسودتها الأولية في 26 تموز/يوليو 2022، وفي تحديد مصادر القصور في السياسة التجارية الحالية وتحديد السياسات البديلة. ونتج عن هذا التعاون حزمة من الدراسات الفنية تقيّم الوضع الحالي وتطرح الحلول الممكنة لدفع دور التجارة في التنمية الشاملة للبلاد. كما قدّمت الإسكوا الدعم لوزارة العمل في تحليل المهارات المتصلة بالوظائف التي تم تأميمها وقدمت التوصيات بشأن تعزيز اكتسابها لدى الشباب.

التوصية (ح)

تعزيز العمل على إنتاج المعرفة والبيانات والتحليلات بشأن أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية والأمن الغذائي وسُبُل العيش في البلدان العربية، والاسترشاد بها لاقتراح التوصيات والبرامج والسياسات المناسبة للتكيُّف والتخفيف من الأثر على المستويين الإقليمي والوطني، ومواصلة العمل على تنفيذ مبادرة مقايضة الديون وتآزر المانحين لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة.

الإجراءات المتخذة

كان عام 2022 عاماً استراتيجياً لقضايا تغيُّر المناخ في المنطقة العربية، فاستضافت الإمارات العربية المتحدة أول أسبوع للمناخ في المنطقة من 28 إلى 31 آذار/مارس 2022 بدبي، بالشراكة مع الإسكوا ومنظمات إقليمية أخرى. كما عقدت الإسكوا المنتدى الإقليمي العربي بشأن المبادرات المناخية لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة في بيروت في 15 أيلول/سبتمبر 2022، الذي كان ضمن سلسلة المنتديات إقليمية التي نظمتها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة بالشراكة مع الرئاسة المصرية للمؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ (COP27) في سياق التحضيرات له. وتضمّن المنتدى الإقليمي عروضاً لمشاريع المناخ قدمتها الدول العربية، وللتدفقات والاحتياجات والفجوات الحالية في تمويل المناخ. وتمهيداً للـ COP27 أيضاً، عقدت الإسكوا وشركاؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2022 الورشة الخامسة عشرة لتنمية قدرات البلدان العربية في مفاوضات تغيّر المناخ في مسقط، وحواراً إقليميّاً حول تغيُّر المناخ والهجرة في المنطقة العربية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة العمل الدولية.

وتتابع الإسكوا تنفيذ مبادرة مقايضة الديون وتآزر المانحين لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها في عام 2020، ولا سيما دعم الأردن في تنفيذ المبادرة وتطوير مقترح مشروع ومؤشرات أداء رئيسية. وقد أبدت دول عربية أخرى، منها تونس ومصر، اهتماماً بالمبادرة.

ومن الناحية التقنية، قامت الأمانة التنفيذية بتحديث قاعدة المعرفة الإقليمية الخاصة بمبادرة ريكار والتي تتضمن بوابة البيانات للنتائج العلمية لإسقاطات نماذج المناخ للمنطقة العربية بالإضافة إلى نطاق المشرق الذي أصبح متاحاً علي البوابة منذ مطلع الربع الثاني من عام 2022. وقد أعدَّت الإسكوا محتويات للموقع الإلكتروني باللغتين الإنكليزية والعربية، ويمكن الوصول إليها عبر الرابط: https://www.riccar.org.

كما أصدرت الإسكوا تقريراً حول "الهيدروجين الأزرق والأخضر: تطوّرات محتملة في المنطقة العربية"، يستكشف التحديات والفرص الرئيسية لإنتاج الهيدروجين واستخدامه لدعم انتقال الطاقة في المنطقة. وتطّلع اللجنة على تفاصيل هذه الأنشطة وغيرها في الوثيقة المخصصة لأنشطة المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ، المقدّمة إليها في إطار البند 6 من جدول أعمال دورتها الحالية.

التوصية (ط)

مواصلة العمل على دعم رواد الأعمال للنهوض بقطاع الأعمال المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل إيجاد فرص العمل اللائق للشباب العربي.

الإجراءات المتخذة

عقدت الإسكوا من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 القمة العربية الأولى لريادة الأعمال في عمَّان، بالتعاون مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جدكو) وشركاء آخرين، بحضور نحو 650 مشاركاً من رواد الأعمال، والمستثمرين، والمؤثرين في الأعمال التجارية، وصانعي القرار، والخبراء الاقتصاديين،وممثلي المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمانحين. وتناولت القمّة، التي ستُنظَّم سنوياً، موضوعات مثل التدويل وسلاسل القيمة العالمية، والوصول إلى التمويل، وريادة الأعمال الخضراء، واتجاهات التكنولوجيا الناشئة والتطبيقات العملية، وتضمنت معرضاً شاركت فيه 100 شركة صغيرة

ومتوسطة تقريباً، ممّا ساهم في تبادل الخبرات والتشبيك. وهدفت القمة إلى تعزيز الشراكات وتوفير الفرص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للتوسّع من خلال تشجيع رواد الأعمال، وتقديم برامج محدّدة الأهداف لبناء قدرات الجهات الحكومية، وإشراك البلدان العربية في وضع أطر محسِّنة للسياسات المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. وفي ختام القمة، أعلنت الإسكوا وشركاؤها عن التزامات تشمل رقمنة 100 شركة لا تزال بعيدة عن عالم التجارة الإلكترونية والمنصات الإلكترونية، ودعم تمويل مشاريع بقيمة 130 مليون دولار، وتدريب 40,000 شاب وشابة لتطوير قدراتهم، وتقديم المساعدة الفنيّة لأكثر من 400 شركة في مجالات الامتثال للجودة والتحوّل الرقمي وكفاءة الطاقة والبيئة، إضافةً إلى افتتاح مركزيْن لدعم روّاد الأعمال في المغرب والمملكة العربية السعودية. والتزم الشركاء أيضاً بدعم توسيع نطاق عمل ما يزيد عن 50 شركة ودعمها للانتشار خارج حدود بلدانها. واضطلع مركز الإسكوا للتكنولوجيا بأنشطة أخرى لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، تطّلع عليها اللجنة في إطار البند (5) من دورتها الحالية.

وفي 31 أيار/مايو 2022، أطلقت الإسكوا مبادرة "جسور" بالشراكة مع مجموعة باثفايندرز من أجل مجتمعات سلميّة وعادلة وشاملة، واتحاد المصارف العربيّة، واتحاد الغرف العربيّة، ومجموعة كبيرة من شركات القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكوميّة في المنطقة العربيّة. و"جُسور" هي مبادرة إقليميّة تهدُف إلى الحدّ من أوجه عدم المساواة عبر إيجاد فرص للشابات والشباب وتحسين مهاراتهم وتيسير تدريبهم لشَغل الوظائف المناسبة. ويعمل الشركاء في "جُسور" على تيسير الحوار بين الشباب وأرباب العمل وتوفير الفرص التدريبية لتلبية المتطلبات المتغيّرة لسوق العمل؛ وتحديد السلوكيّات التمييزية إزاء النساء وذوي الإعاقة في سوق العمل من أجل التصدّي لها. كما تم إطلاق مبادرتَي "جسور الأردن" و"جسور لبنان" مع شركاء من البلدين.

وضمن فعاليات منتدى المنافسة العربي الثالث، الذي عقدته الإسكوا في مسقط في 24 و25 أيار/مايو 2022، وحضرته كافة هيئات المنافسة في المنطقة العربية، عُقدت جلسة حول "قانون وسياسة المنافسة والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، تناولت أفضل الممارسات والتوجيهات المحددة لتعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات ودعمها في التعافي في أعقاب جائحة كوفيد-19.

التوصية (ي)

العمل على وضع خطوات تنفيذية لعناصر الرؤية المشتركة للدول العربية الأقل نموّاً الأعضاء في الإسكوا للعقد المقبل، التي جرى إعدادها في إطار الاستعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقلّ البلدان نموّاً.

الإجراءات المتخذة

بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، أطلقت الإسكوا الاستعدادات لتنظيم حدثَين جانبيين في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في الدوحة في آذار/مارس 2023. وسيُخصص الحدث الأول لدعم التنمية المستدامة والمرنة في أقل البلدان نمواً: معالجة التحديات المعقدة المتصلة بالنزاع ومخاطر المناخ، وسيركز الحدث الثاني على تفعيل نهج الترابط الثلاثي ما بين الإغاثة والتنمية وبناء السلام في حالات النزاع والهشاشة ودعم الجهات الفاعلة الوطنية للتخفيف من المخاطر.

وجدير بالذكر أنّ البلدان الأقل نمواً هي الأكثر استفادة من أنشطة التعاون الفني التي تقدّمها الإسكوا.

التوصية (ك)

تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والاستمرار في تعميم الاستفادة من التجارب والممارسات الناجحة بما يضمن تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والرفع من كفاءتها.

الإجراءات المتخذة

الإسكوا، بصفتها منظمة إقليمية، ترمي بطبيعتها إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتعميم الاستفادة من التجارب والممارسات الناجحة، وتصب جل أنشطتها في إطار تنفيذ هذه التوصية، فمن الصعب ذكر جميع الفعاليات والأنشطة التي هدفت خلال عام 2022 إلى تنفيذها.

ولعلّ أبرز هذه الفعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2022 الذي عُقد تحت عنوان "التعافي والمنعة" بمشاركة 2,447 شخصاً، من ممثلات وممثلين رفيعي المستوى عن الحكومات، والبرلمانات، والمجتمع المدني، ومجموعات الشباب، والجهات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة. وساهم المنتدى بكافة جلساته في تبادل التجارب الناجحة من المنطقة العربية في ما يخص إزالة الحواجز التي تحول دون تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومنتدى المنافسة العربي الثالث المذكور أعلاه هدفه الرئيسي تعزيز التعلم ما بين الدول، حيث قامت كل دولة بعرض التطورات الوطنية في مجال المنافسة وأصدرت مجتمعةً توصيات تضمن التعلم المستمر ونشر أفضل الممارسات. والأمر كذلك بالنسبة للقمة العربية الأولى لريادة الأعمال،والمنتدى العربي من أجل المساواة اللذين عقدتهما الإسكوا في عمَّان في تشرين الأول/أكتوبر وأيار/مايو 2022 على التوالي، واللذين هدفا إلى تكوين منصات لتبادل الخبرات والتجارب ما بين الدول الأعضاء في مواضيع أساسية في مجالي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، على المستويين الحكومي وغير الحكومي. فهذه المنتديات تصممها الإسكوا لكي تتيح مجالاً لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتجارب والتعلم من الأقران، وتدعي إليها ممثلين من دول لديها تجارب ناجحة من خارج المنطقة أيضاً لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

وتشكل عمليات المراجعة الإقليمية للتقدم على مسارات ونحو أهداف متفق عليها عالميّاً أيضاً منصات لتبادل الخبرات والتعلُّم من الأقران وبناء القدرات المؤسسية على التقييم وإحراز التقدُّم. وخلال العام، نظمت الإسكوا وشركاؤها المراجعة الإقليمية الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (عملية امتدت على مدى أشهر وتُوِّجت بمؤتمر إقليمي في حزيران/يونيو 2022)؛ وجلسة حوار تمهيداً لمنتدى استعراض الهجرة الدولية (شباط/فبراير 2022)؛ وأطلقت المراجعة الإقليمية السادسة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (تشرين/الأول أكتوبر 2022 – نيسان/أبريل 2024).

واللجان الحكومية التابعة للإسكوا هي أيضاً بمثابة منصة لتبادل الخبرات والتجارب ما بين كبار المسؤولين من الدول الأعضاء. وقد عقدت الإسكوا خلال عام 2022 ثلاثة اجتماعات حكومية ما قبل الدورة الحالية، هي لجنة النقل واللوجستيات (الإسكندرية، مصر، تشرين الأول/أكتوبر 2022)، ولجنة التكنولوجيا من أجل التنمية واللجنة الإحصائية (بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2022).

وسهلت الإسكوا أيضاً التبادل ما بين الدول الأعضاء في إطار برنامج التعاون الفني، من خلال تنظيم جولة دراسية من دولة فلسطين ومصر إلى سلطنة عُمان (مسقط، تموز/يوليو 2022)، حيث اطلع المشاركون على التجربة العُمانية الرائدة في تطبيق الربط السجلي في تعداد السكان والمساكن، استعداداً لتنفيذ تعداداتهم. كما سهلت الإسكوا تبادل الخبرات بين الأردن ودولة فلسطين وتونس من جهة، والإمارات العربية المتحدة من جهة ثانية، حيث نظمت ورشة عمل عرض فيها ممثلو الدول الثلاث تجربتهم في إعداد النماذج الاقتصادية بالتعاون مع الإسكوا لوزارة الاقتصاد الإماراتية (دبي، آب/أغسطس 2022). وقرّرت بعد ذلك الوزارة التعاون مع الإسكوا لإعداد النموذج الخاص بالبلد.

وواصلت الإسكوا خلال العام تطوير أدوات مخصصة لتحفيز التعلُّم بين الأقران من خلال إتاحة المقارنات وعرض المعلومات عن جميع الدول الأعضاء بشكل متسق. ومن هذه الأدوات: (أ) موقع على الإنترنت بشأن سياسات الهجرة في الدول العربية يسهل الوصول إلى جميع السياسات العربية والمعلومات ذات الصلة في هذا المجال؛ (ب) منصة الأطر الوطنية التنظيمية لبيئة الأعمال في الدول العربية التي تتيح الاطلاع بسرعة على معلومات بشأن القرارات والتشريعات والمراسيم التشريعية، وتسهل تحليل التشريعات الحالية وتحديد الثغرات التنظيمية في المنطقة العربية، للنهوض بأنشطة الدعم وتبادل الخبرات وإجراء تقييمات مقارنة بين البلدان؛ (ج) المنصة العربية للإدماج الرقمي التي توفر معلومات حول الإعاقة وإمكانية الوصول الرقمي، بما في ذلك الأبحاث والمبادئ التوجيهية والقوانين والسياسات من المنطقة العربية، والتي حازت جائزة من القمة العالمية لمجتمع المعلومات 2022؛ (د) بوابة الإسكوا للبيانات؛ (ه) بوابة خطط التنمية الوطنية في المنطقة العربية التي تحتوي على المئات من الخطط الاستراتيجية والتنموية والقطاعية الوطنية وتوضح مدى ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة؛ (و) منصة المعرفة والتعلم بشأن أهداف التنمية المستدامة؛ (ز) منصة أداء الدول العربية في المؤشرات الدولية. وهناك موقع لا يزال قيد التطوير مخصص للآليات الوطنية المعنية بقضايا المرأة، سيعرض جميع السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتصلة بهذه القضايا لإتاحة المقارنات.

التوصية (ل)

تكثيف الجهود لدعم رؤية دولة فلسطين بشأن الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال، بما يشمل رصد السياسات الإسرائيلية وتقييم أثرها على التنمية وبلورة سياسات وطنية لتحقيق الانفكاك، وتعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية، لا سيما في مجال تقديم الخدمات.

الإجراءات المتخذة

أعدت الأمانة التنفيذية للإسكوا مذكرة الأمين العام حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، تنفيذاً لقرارَي المجلس الاقتصادي والاجتماعي 4/2021 و5/2021 المؤرخين 14 أيلول/سبتمبر 2020 وقرار الجمعية العامة 225/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021. وعرضت الأمانة التنفيذية التقرير على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 22 تموز/يوليو 2022 وعلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022 لمناقشته. كما أعدت الأمانة التنفيذية ملخصاً عن التقرير تم تعميمه على كافة الدول الأعضاء في 2 آب/أغسطس 2022. وشمل التقرير رصداً للسياسات والممارسات الإسرائيلية وأثرها على التنمية.

كما أصدرت الأمانة التنفيذية الجزء الثالث من سلسلة "فلسطين تحت الاحتلال" تحت عنوان "تحديد وتحليل السياسات والممارسات الإسرائيلية وتداعياتها الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة"، الذي انطوى على مسح وتحليل السياسات والممارسات التي انتهجتها إسرائيل منذ عام 1967 في الأرض الفلسطينية المحتلة وتداعياتها على الاقتصاد الفلسطيني ومقوماته الأساسية، ومنها نكوص التنمية وترسيخ التبعية الاقتصادية لإسرائيل. كما تضمنت الدراسة تحليلاً لانتهاك إسرائيل لعدد من أسس القانون الدولي الإنساني ومسؤولية المجتمع الدولي في هذا المجال. وستشكل هذه الدراسة مدخلاً لجهود الإسكوا لدعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته في التخفيف من التبعية الاقتصادية الفلسطينية على إسرائيل وبلورة سياسات تنموية وخدماتية تحدّ من أثر الاحتلال. وقد شارك في إعداد هذه الدراسة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.

وفي سياق متصل، أعدت الإسكوا دراسة حول الخيارات السياساتية لمواجهة تجويف الاقتصاد الفلسطيني وتقليل تبعية الاقتصاد الفلسطيني (تصدر قريباً)، وتمت مناقشة مسودة التقرير مع عدد من الخبراء في اجتماع عقدته اللجنة في حزيران/يونيو 2022 في عمَّان. وتقترح الدراسة إطاراً للسياسات يقوم على ثلاث ركائز: (أ) الحدّ من التبعية الاقتصادية لإسرائيل؛ (ب) تعزيز القطاع الخاص ودوره في الحدّ من النكوص التنموي؛ (ج) اعتماد نهج قائم على الحقوق في الجهود التنموية والمقاربات الاقتصادية.

وفي إطار دعم المؤسسات الفلسطينية من خلال منصة الموراد لدعم الشعب الفلسطيني، وبالتنسيق مع الحكومة الفلسطينية وبتمويل من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، قامت الإسكوا بما يلي:

(أ) تنفيذ أنشطة بهدف دعم جهود الفريق الوطني ومجموعات العمل الوطنية المعنية بأهداف التنمية المستدامة. وشملت هذه الأنشطة دراسة حول مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع الاستراتيجيات القطاعية والخطة الوطنية للتنمية 2021-2023، ودراسة أخرى حول احتياجات الفريق الوطني ومجموعات العمل الوطنية لرصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتم إنجاز الدراستين في أيار/مايو 2022؛

(ب) إطلاق العمل على وضع استراتيجية لتحسين جودة الخدمات الأساسية للفلسطينيين وقدرة مؤسساتهم على تقديمها، ويتضمن ذلك إعداد أوراق قطاعية تحليلية لدراسة أثر الاحتلال على تقديم الخدمات الأساسية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي إطار برنامج التعاون الفني، قدّمت الإسكوا الدعم إلى وزارة الاقتصاد الوطني لبناء قدرات النمذجة وتطوير نموذج اقتصادي يتناسب مع خصوصيات الاقتصاد الفلسطيني. كذلك، تقدّم الإسكوا الدعم للجهاز المركزي للإحصاء في تحسين جودة وتدفق بيانات التنمية المستدامة. وقد نظّمت زيارة دراسية لسلطنة عُمان في تموز/يوليو 2022 بشأن الربط السجلي في تنفيذ تعدادات السكان والمساكن استفادت منها دولة فلسطين (مذكورة أعلاه)؛ وورشة عمل بشأن تطبيق المبادئ التوجيهية لتخصيص المياه في قطاع الزراعة في أيلول/سبتمبر 2022 استفادت منها دولة فلسطين إلى جانب الأردن وتونس ومصر. وعقدت الإسكوا ورشة بناء قدرات لوزارة الزراعة الفلسطينية في الإبلاغ عن الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المعني بالقضاء على الجوع في تموز/يوليو 2022، وورشة عمل بشأن البيانات المفتوحة في تشرين الأول/أكتوبر 2022 لبناء قدرات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في هذا المجال. كما اضطلعت الإسكوا بتقييم لحالة التنمية الرقمية في البلد، استعداداً للدعم في بلورة خطة وطنية للتنمية الرقمية في العام المقبل. وأخيراً، تقدّم الإسكوا الدعم لدولة فلسطين في احتساب الفقر المتعدّد الأبعاد وبلورة استراتيجية وطنية لمكافحته.